تأثير الحصار على نمط وقوع الوفيات في محافظة بابل

نعمه حسوني

كلية الطب – جامعة بابل

الخلاصة

خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ تم تشريح ما مجموعه (٤٣٠٧) حالة وفاة تم أحالتها الى وحدة الطب العدلي في محافظة بابل – وقد تضمنت هذه الحالات اشخاصاً من كلا الجنسين ومن مختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية. وقد تراوحت اعمارهم بين ١-٩٠ سنة. الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير الحصار على نمط معدل وقوع الوفيات لمختلف الاسباب من خلال المقارنة بين سنوات ما قبل الحصار (١٩٨٨-١٩٨٩) وسنوات الحصار (١٩٩٠-١٩٩١-١٩٩٢) ظهر من خلال الدراسة ان معدل وقوع الوفيات بسبب الحروق والتسمم، وان اعلى معدل لوقوع الوفيات كانت عند افراد الفئات العمرية الثلاث الاولى.

ظهر من خلال الدراسة ان معدل وقوع الوفيات بسبب الإصابات الراضة، والصعق الكهربائي، والاصابات الطعنية وحالات التسمم قد شهد هبوطاً ملحوظاً خلال سنوات الحصار بينما سجل معدل وقوع الوفيات بسبب الطلق الناري، والحروق والاختناق زيادة واضحة خلال سنوات الحصار. وبينما لم تشهد حالات الموت الطبيعي والغرق تبايناً ملحوظاً في معدل وقوعها عند مقارنة سنوات الحصار مع سنوات ما قبل الحصار.

لقد قادتنا هذه النتائج الى الاستنتاج بأن الحصار المفروض على العراق قد اثر وبشكل واضح على نمط وقوع الوفيات لمختلف الأسباب.

مقدمة

تكتسب الوفيات التي يتم أحالتها من قبل الجهات القضائية والتحقيقية الى الطبابات العدلية أهمية خاصة حيث أنها تعتبر من الوفيات المشتبه بها أي أن سبب الوفاة فيها قد يكون ناتجاً عن فعل جرمي متعمد لاسباب ودوافع مختلفة مما يجعل من مرتكبيها عرضة للمسائلة القانونية ٢،١٠.

أن تحليل هذه الوقعات وتصنيفها حسب الأسباب يمكن أن يعطي مؤشراً مهما عن مجمل الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلد من خلال علاقة هذه الاوضاع بالجريمة ونظراً لأهمية الموضوع خاصة خلال السنوات الخمس الأخير ١٩٨٨-١٩٩٢ حيث شهد بلدنا مجموعة من الأحداث والمتغيرات المتسارعة على كافة الأصعدة، فقد قمنا بدراسة تحليلية إحصائية لمجمل الوفيات المشتبه بها في بابل والتي تم تشريحها لمعرفة سبب الوفاة للفترة أعلاه.

ان هذه الدراسة تحاول ان تتلمس تأثيراً تلك المتغيرات على السلوك الاجتماعي من خلال دراسة وتحليل نمط حصول هذه الوفيات والأسباب التي أدت اليها.

المواد وطريقة العمل

تضمنت هذه الدراسة ما مجموعه (٤٣٠٧) أربعة آلاف وثلاثمائة وسبع وفيات مشتبه بها أحيلت الى الطبابة العدلية في بابل للفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ تراوحت أعمارهم بين ١-٩٠ سنة. هذه الوقائع (الوفيات المشتبه بها) أحيلت الى الطبابة العدلية من مختلف مراكز الشرطة في محافظة بابل بالإضافة الى الجهات القضائية والتحقيقية الأخرى. وقد شملت مختلف الفئات العمرية ولكلا الجنسين.

طريقة العمل

١- لقد تم تدوين المعلومات الأساسية عن كل وقعة ووفق الصيغة التالية:
١. الاسم ٢. العمر ٣. الجنس
٤. تاريخ حصول الوفاة
٥. سبب الوفاة حسب السنوات

٢- توزيع الوفيات حسب السنوات.

٣- توزيع الوفيات حسب الجنس لمختلف أسباب الوفيات.

٤- توزيع الوفيات حسب الفئات العمرية ولأغراض هذه الدراسة فقد تم تقسيم الفئات العمرية الى تسع فئات وهي:
الفئة العمرية (١) = ١-١٠ سنة
الفئة العمرية (٢) = ١١-٢٠ سنة
الفئة العمرية (٣) = ٢١-٣٠ سنة
الفئة العمرية (٤) = ٣١-٤٠ سنة
الفئة العمرية (٥) = ٤١-٥٠ سنة
الفئة العمرية (٦) = ٥١-٦٠ سنة
الفئة العمرية (٧) = ٦١-٧٠ سنة
الفئة العمرية (٨) = ٧١-٨٠ سنة
الفئة العمرية (٩) = ٨١-٩٠ سنة

٥- توزيع الوفيات حسب الأسباب، ولأغراض هذه الدراسة فقد تم

تصنيف أسباب الوفيات الى تسعة أصناف هي:

١- الإصابات الراضة بضمنها حوادث الدهس.
٢- اصابات الطلق الناري.
٣- الإصابات الطعنية.
٤- الحروق.
٥- الغرق.
٦- الصعق الكهربائي.
٧- الأسباب الطبيعية.
٨- التسمم.
٩- الاختناق بضمنها حالات كتم النفس والشنق.

٦- توزيع الوفيات حسب أسباب الوفيات وحسب السنوات. أي نسبة الذين توفوا لسبب معين من الأسباب المذكورة أعلاه في كل سنة من سنوات الدراسة الخمس. والهدف من ذلك هو دراسة علاقة الزمن بنمط حصول الوفيات.

النتائج

١- أظهرت هذه الدراسة ان نسبة حصول الوفيات المشتبه بها بين الذكور هي اعلى منها بين الإناث ولمختلف الفئات العمرية ومقدار ٣ : ١. حيث بلغ عدد الوفيات المشتبه بها والتي تم تشريحها في محافظة بابل خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ ما مجموعه ٤٣٠٧ وقعة. كان عدد الذكور ٣١١٤ أي ٧٣٪ من مجموع الوقائع بينما بلغ عدد الإناث ١١٩٣ أي ٢٧٪ من مجموع الوقائع.

٢- تبين من خلال توزيع الوفيات حسب سنوات الدراسة ان هنالك تناقصاً مطرداً في المعدل العام لوقوع الوفيات خلال الخمس سنوات موضوع الدراسة حيث شهد عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ أعلى نسبة لوقوع الوفيات بينما شهد عام ١٩٩٢ ادنى نسبة جدول رقم (١). كما بقي معدل وقوع الوفيات بين الذكور اعلى منه بين الإناث عند تحليل نتائج كل سنة من سنوات الدراسة.

٣- توزيع الوفيات حسب الأسباب (جدول رقم ٢) اظهر ان الإصابات الراضة وبضمنها حوادث المرور المميتة كانت في مقدمة الأسباب وبنسبة ٤٠،٤٪ بعدها الوفيات لاسباب طبيعية بنسبة ١٢،٤٪. بينما جاءت حالات التسمم في نهاية القائمة وبنسبة ٠،٨٩٪.

٤- عند دراسة نتائج توزيع الوفيات حسب الفئات العمرية (جدول رقم ٣) ظهر ان اعلى نسبة للوفيات كانت بين أفراد الفئات الأولى والثانية والثالثة.

وأقل نسبة كانت بين أفراد الفئتين الأخيرتين ٨ و٩.

٥- عند توزيع الوفيات حسب الجنس والسبب ظهر ان نسبة وقوع الوفيات بين الذكور لمختلف الأسباب أعلى منها بين الإناث عدى حالتين هما حالات الحروق والتسمم، حيث كانت نسبة وقوعها بين الإناث أعلى منها بين الذكور (جدول رقم ٤).

٦- عند دراسة توزيع الوفيات حسب الأسباب والسنوات (جدول ٥) ظهر ان نسبة وقوع الوفيات بسبب الإصابات الراضة المميتة شهدت تناقصاً مستمراً خلال الخمس سنوات فبعد ان كانت تشكل نسبة ٤٧,٢٪ من مجموع الوقعات لعام ١٩٨٨ أصبحت بحدود ٣١,٢٪ من مجموع الوفيات لعام ١٩٩٢ وكذلك الحال بالنسبة للوفيات بسبب الصعق الكهربائي والاصابات الطبيعية والتسمم. بينما شهدت حالات الوفيات بسبب الطلق الناري والحروق تزايداً مضطرداً خلال نفس الفترة. بينما لم تشهد حالات الموت الطبيعي والاختناق تبايناً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة عدى عام ١٩٩١ بالنسبة لحالات الغرق والموت الطبيعي. حيث شهدت هذه السنة زيادة ملحوظة في نسبة وقوع الوفيات بهذين السببين.

المناقشة

١- أظهرت نتائج توزيع الوفيات حسب السنوات ان عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ قد شهدا اعلى نسبة للوفيات ذات الطبيعة المشتبه بها (جدول رقم١) مع تناقص هذه النسبة بمرور الزمن صعوداً حتى عام ١٩٩٢. وهذا يعود حسب رأينا الى ان عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ شهدا نهاية الحرب العراقية الايرانية وما رافقها من تسريح اعداد كبيرة من الجنود الذين كانوا في الجبة. مما نشط الحركة الاجتماعية خلال هذين العامين وبالتالي زيادة في عدد الاصابات الطارئة.

٢- عند دراسة نتائج توزيع الوفيات ذات الطبيعة المشتبه بها (الوقعات الطبية العدلية) حسب الاسباب (جدول رقم ٢) ظهر ان الوفاة بسبب الاصابات الراضة شكلت اعلى نسبة ٤٠٪ وكانت السبب الرئيسي في اغلب الحالات التي تم تشريحها في الطبابة العدلية تلتها حالات الوفيات الطبيعية (الوفيات التي تحال الى الطبابة العدلية على انها حالات مشتبه بها ولكن بعد التشريح يظهر ان سبب الوفاة ناتج عن عاهة مرضية) وبنسبة

١٤,٧٪ ثم حالات الوفيات بسبب الطلق الناري وبنسبة ١٢.٤٪ واقلها حالات التسمم وبنسبة ٠,٨٩٪. والسبب في ذلك يعود بالدرجة الاساس الى ان اغلب حالات الاصابات الرضية ناتجة عن الدهس بوسائط النقل او اصطدامها او انقلابها هذه النتائج تتوافق مع ما توصلت اليه دراسات أخرى في هذا المجال (٤,٥).

٣- اظهرت نتائج توزيع الوقعات الطبية العدلية على الفئات العمرية جدول رقم (٣). ان الفئة العمرية الثانية (١١-٢٠ سنة) شهدت اعلى نسبة للوقعات الطبية العدلية خلال الخمس سنوات تلتها الفئة العمرية الثالثة (٢١-٣٠ سنة) ثم الفئة العمرية الاولى (١-١٠ سنة). بينما جاءت الفئات العمرية السابعة والثامنة والتاسعة في اخر السلم، وسبب ذلك هو:

أ- ان الفئات العمرية الثلاث الاولى أي من عمر سنة الى ٣٠ سنة تشكل نسبة عالية من مجموع السكان الذين هم على قيد الحياة حيث يشكلون بحدود ٦٠٪ من مجموع السكان.

ب- تتميز هذه الفئات بأنها اكثر الفئات العمرية نشاطاً وحيوية مما يجعل افرادها اكثر عرضة للحوادث والعوارض اليومية. هذا بالاضافة الى ما يتميز به افراد هذه الفئات بصورة خاصة الثانية (١١- ٢٠سنة) من حماس ونشاط بالاضافة الى انها تشمل فترة المراهقة وما يرافقها من طيش ولا ابالية ونقص في القدرة على تقدير عواقب الامور.

جـ- اما افراد الفئات العمرية الاخيرة فيشكلون نسبة ضئيلة من مجموع السكان والسبب هو ان متوسط العمر في بلدان العالم الثالث اقل من ٦٠ سنة. وعليه فأن عدد افراد هذه الفئات ممن هم على قيد الحياة قليل مقارنة بالفئات العمرية الثلاث الاولى. فضلاً عن ان افراد هذه الفئات والذين لا يزالون على قيد الحياة اغلبهم مبتلون بعاهات مرضية ونقص في الحيوية والنشاط تجعلهم عاجزين عن المشاركة في النشاطات الاجتماعية والحياة اليومية للمجتمع.

٤- لقد اظهرت نتائج هذه الدراسة ان معدل حدوث الوفيات المشتبه بها بين الذكور اعلى منها بين الاناث لمختلف الفئات العمرية وبمقدار ٣:١ (جدول ١).

عند دراسة توزيع الوفيات حسب الجنس ظهر ان حدوث الوقعات الطبية العدلية بين الذكور اعلى منها بين الاناث لاغلب اسباب الوفيات عدى حالتين (جدول رقم ٤) هما الوفيات بسبب الحروق والوفيات بسبب التسمم. والسبب في ذلك يعود الى ان النساء اكثر استخداماً من الرجال لآلات الطبخ مما يجعلهن اكثر عرضة للاصابات الحرقية بالاضافة الى ان حالات الانتحار عند النساء تتم من خلال استخدام المرأة للنار في قتل نفسها. اما فيما يخص حالات التسمم فأن المتعارف عليه في مثل هذه الحالات، من حيث طبيعتها، هو انها اما ان تكون عارضية او انتحارية. والطابع الاخير هو الغالب. وان النساء يقدمن على الانتحار اما بحرق انفسهن او بأستخدام مواد سامة كمبيدات الحشرات التي في متناول اليد او استخدام الحبوب المهدئة. اما بانسبة للرجال فأن حالات الانتحار تتم اما بالنسبة للرجال فأن حالات الانتحار تتم اما بأستخدام الاسلحة النارية او الآلات الطعنية. ان حالات التسمم عند الرجال تكون في الغالب عارضية وليست انتحارية.

٥- توزيع اسباب الوفيات حسب السنوات والاسباب (جدول رقم ٥) سنتناول هذا الموضوع بنوع من التفضل لاعتبارات تتعلق بالضروف التي يمر بها بلدنا وتأثير هذه الظروف على التباين الحاصل في نسبة وقوع الوفيات لمختلف الاسباب من سنة لاخرى والاسباب التي ادت الى حصول هذا التباين :

أ- الاصابات الراضة وبضمنها حوادث الدهس شكل (١)

اظهرت نتائج هذه الدراسة تناقصاً ملحوظاً في عدد الوفيات الناتجة عن الاصابات الرضية (جدول رقم ٢) فبعد ان كانت نسبة هذه الاصابات في سنة ١٩٨٨ تصل الى حدود ٤٧,٢٪ من مجموع الوقعات المسجلة لذلك العام نجدها في عام ١٩٩٢ بحدود ٣١,٢٪ من مجموع الوقعات، أي بنقصان مقداره ١٦٪ مقارنة بعام ١٩٨٨. وحيث ان اغلب حالات الاصابات الرضية ناتجة عن حوادث المرور فأن السبب في تناقص عددها خلال الاعوام التي تلت عام ١٩٨٨ هو ظروف الحصار الاقتصادي التي عاشها البلد والتي ادت الى نقص في الأدوات الأحتياطية للسيارات مما حدد من استخدام وسائط النقل. بالاضافة الى ان سواق المركبات اخذوا يسيرون بمعدلات سرع اقل من السابق خوفاً من استهلاك الاطارات والادوات الاخرى للسيارات. وكذلك ارتفاع اسعار المشروبات الروحية (الكحول) مما جعل سائقي المركبات يتناولون جرع قليلة وبالتالي يكونون اكثر سيطرة على السياقة. ان تناقص

عدد حوادث المرور المميتة يعتبر مؤشراً

ايجابياً بأتجاه زيادة الوعي المروري لدى المواطن. ولكن هذا المؤشر يمكن اعتماده في الظروف الطبيعية فقط.

ب- الوفيات الطبيعية شكل (٢)

يظهر من خلال نتائج هذه الدراسة (شكل ٢) ان ادنى نسبة للوفيات الطبيعية كانت في عام ١٩٩٠ (١٣٪) من مجموع الوقعات المسجلة لذلك العام وان اعلى نسبة كانت في عام ١٩٩١ (١٨٪) من مجموع الوقعات المسجلة لذلك العام. السبب في الحالة الاولى يعود الى اعلان حالة الطوارىء في البلد وبضمنها المؤسسات الصحية، حيث استنفرت هذه المؤسسات كافة امكاناتها المتاحة لمواجهة العدوان الغادر على العراق، مما انعكس ايجابياً على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، حيث كان الالتزام بالدوام والخفارات التزاما صارمياً وكان مستوى الخدمات الصحية المقدمة بدرجة عالية من الدقة والكفاءة. اما في الحالة الثانية فبعد بداء العدوان الغادر طالت يد العدوان المؤسسات الصحية، وشبكات المياه والمجاري والكهرباء ومحطات الوقود مما انعكس بصورة سلبية على مستوى الخدمات العلاجية المقدمة للمواطنين وبالتالي زيادة عدد الوفيات الطبيعية.

جـ- الطلق الناري شكل (٣)

اظهرت نتائج هذه الدراسة (شكل ٣) وجود زيادة مضطردة في عدد حالات الاصابات المميتة بالطلق الناري خلال السنوات الخمس التي شملتها هذه الدراسة حيث كانت هذه الحالات تشكل نسبة ٥,٦٪ من مجموع الوقعات المسجلة لعام ١٩٨٨ في حين اصبحت في عام ١٩٩٢ تساوي ١١٪ من مجموع الوقعات المسجلة لذلك العام. السبب في هذه الزيادة يعود الى ان السلاح الناري قد اصبح بمتناول يد الجميع خلال فترة العدوان مما جعل استخدامه في الجريمة سهلاً. الا اننا يجب ان نستدرك هنا ان هذه الزيادة لا تعني بالضرورة زيادة نسبة الجريمة.

د- الحروق شكل (٤)

ان الوفيات بسبب الحروق هي الاخرى سجلت زيادة مضطردة خلال الخمس سنوات التي تضمنتها الدراسة (شكل ٤) فبعد ان كانت نسبة الحروق من مجموع الوقعات الطبية العدلية في عام ١٩٨٨ بحدود ٢,٣٪ اصبحت في عام ١٩٩٢ بحدود ١١٪ من مجموع

الوقعات لتلك السنة. أي بزيادة مقدارها ٨,٩٪ أي اكثر من اربعة اضعاف. عند مراجعة الشكل رقم (١د) يظهر ان هذه الزيادة بدأت تعبر عن نفسها بوضوح خلال الاعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢. والسبب في ذلك هو الاتجاه نحو استخدام وسائل الطبخ البدائية ووسائل الانارة البدائية بسبب ظروف العدوان والحصار حيث ادى العدوان الغادر الى انقطاع التيار الكهربائي والى ضرب المنشآت النفطية. ولكن يبدو ان عامل انقطاع التيار الكهربائي ليس كافياً لتفسير بقاء هذه الزيادة حتى بعد رجوع التيار الكهربائي ليس كافياً لتفسير بقاء هذه الزيادة حتى بعد رجوع التيار الكهربائي. والسبب في ذلك هو ان المواطن وبسبب ظروف الحصار الاقتصادي وبهدف الاستخدام الامثل للحصة التموينية وعدم تبذيرها بدأت اغلب العوائل تستخدم الافران البيتية لصنع الخبز. فبعد ان كان المواطن يشتري الخبز والصمون من الافران مباشرة اصبح مضطراً لعمله في البيت لعدم توفره في السوق، وان توفر فباسعار باهضة.

هـ- الغرق شكل (٥)

ان اعلى نسبة لحالات الغرق تم تسجيلها في عام ١٩٩١ (شكل ٥) حيث بلغت ١١٪ من مجموع الوقعات المسجلة لذلك العام، والسبب في ذلك يعود الى انقطاع التيار الكهربائي واتجاه الناس الى السباحة في الانهر والترع والمنازل مما ادى الى زيادة حالات الغرق.

و- الصعق الكهربائي شكل رقم (٨)

شهدت حالات الاصابة بالصعق الكهربائي تناقصاً ملحوظاً خلال السنوات الخمس التي تضمنتها الدراسة حيث كانت نسبة هذه الوفيات بحدود ١٤٪ من مجموع الوقعات المسجلة لعام ١٩٨٨ اصبحت بحدود ٥٪ من مجموع الوقعات المسجلة لعام ١٩٩٢ (شكل/و)، وذلك يعود الى الاسباب التالية:

١- النقص في استخدام التيار الكهربائي والاجهزة الكهربائية.

٢- العزوف عن استخدام الاجهزة الكهربائية بسبب زيادة اسعارها وتكاليف تصليحها وصيانتها بسبب ظروف الحصار الاقتصادي بالاضافة الى النقص الحاصل في استيرادها اصلاً.

٣- اضطرار المواطن الى بيع هذه الاجهزة لغرض الاستفادة من مبالغ بيعها لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد في ظل ظروف الحصار الاقتصادي.

ز- الاصابات الطعنية شكل رقم (٦)

اظهرت نتائج هذه الدراسة (شكل ٦) ان نسبة الوفيات بسبب الاصابات الطعنية قد تناقص خلال السنوات موضوع الدراسة حيث كانت تشكل نسبة ٨٪ من مجموع الوقعات لعام ١٩٩٢ والسبب في ذلك يعود الى عدة عوامل ولكن الاهم منها هو انه من المعروف من وجهة النظر الطبية العدلية ان الاصابات الطعنية هي اصابات ذات طابع جرمي اساساً ما لم يثبت العكس. مثل هذه الاصابات يعتبر مؤشراً حقيقياً عن تناقص معدل وقوع الجريمة ولكن هذا لايصح الا في الظروف الطبيعية. فاذا احدثنا الزيادة الحاصلة في الوفيات بسبب الطلق الناري بنظر الاعتبار فيمكننا القول بعد ذلك ان هذا التناقص في حالات الطعن ليس مؤشراً لتناقص معدل وقوع الجريمة ولكن ناتج عن تبدل في اسلوب تنفيذ الجريمة كما سنأتي الى ذلك مفصلاً في دراسة لاحقة.

ح- الاختناق شكل رقم (٧)

اظهرت نتائج هذه الدراسة ان حالات الاختناق لم تشهد زيادة ملحوظة خلال الخمس سنوات (شكل ٧) وعند تناول الموضوع بشكل مفصل سنجد ان عدم الزيادة هو واقع حال ولكن التباين في كيفية حصول الاختناق سيكون ذا مغزى واضح كما سنأتي الى ذلك في دراسة لاحقة.

ط- التسمم شكل رقم (٨)

شهدت حالات التسمم خلال الثلاث سنوات الاخيرة من الدراسة تناقصاً ملحوظاً في معدل وقوعها (شكل رقم ٨) حيث كانت تشكل نسبة ١,٥٪ من مجموع الوقعات في عام ١٩٨٨ اصبحت تشكل نسبة ٠,٤٪ من مجموع الوقعات عام ١٩٩٢ والسبب في ذلك يعود الى الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الدولة فيما يخص السيطرة على حركة المواد الكيمياوية ذات الطبيعة السمية.

الاستنتاج

ممـا تقدم يمكن ان نتوصل الى الاستنتاج التالية:

١- حصول تغيير واضح في نمط ومعدل وقوع الوفيات المختلفة الاسباب خلال السنوات الخمس التي شملتها الدراسة. وان هذا التغيير ناتج عن ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على البلد.

٢- حصول تغيير في اسلوب تنفيذ جريمة القتل خلال السنوات الخمس والاتجاه نحو استخدام السلاح الناري

جدول رقم (١)

توزيع الوفيات حسب السنوات

السنة	المجموع الكلي خلال السنة	الذكور العدد/ النسبة	الاناث العدد/ النسبة
١٩٨٨	٩٩١	٧٦٤	٢٢٧
	٪٢٣	٪٧٧	٪٢٣
١٩٨٩	٩٨٤	٧٣٠	٢٥٤
	٪٢٢,٦	٪٧٥	٪٢٥
١٩٩٠	٩٤٢	٦١٥	٣٢٧
	٪٢٢,٣	٪٦٣	٪٣٧
١٩٩١	٦٤٨	٤٩٦	١٥٤
	٪١٤,٨	٪٧٧	٪٢٣
١٩٩٢	٧٥٢	٥١٩	٢٣٣
	٪١٧,٣	٪٦٧	٪٣٢
المجموع	٤٣,٧	٣١١٤	١١٩٣

جدول رقم (٢)

توزيع الوقعات حسب الاسباب

السبب	عدد الوقعات	النسبة المئوية من المجموع الكلي
١- الاصابات الراضة	١٨١٨	٪٤٠,٤
٢- الاسباب الطبيعية	٦٩٦	٪١٤,٧
٣- الطلق الناري	٥٢٦	٪١٢,٤
٤- الحروق	٢٧٦	٪٦,٥
٥- الغرق	٤١٥	٪٩,٨
٦- الصعق الكهربائي	٣٨٣	٪٩
٧- الاصابات الطعنية	١٥٨	٪٤,٤
٨- الاختناق	٧٢	٪١,٧
٩- التسمم	٣٧	٪٠,٨٩
المجموع	٤٣,٧	

جدول رقم (٣)

توزيع الوفيات حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة من المجموع الكلي
١- (١-١٠ سنة)	٨٤٦	٪١٩,٤
٢- (١١-٢٠ سنة)	٨٥٨	٪١٩,٨
٣- (٢١-٣٠ سنة)	٨٢٩	٪١٨,٩
٤- (٣١-٤٠ سنة)	٦٠٣	٪١٤
٥- (٤١-٥٠ سنة)	٥٣٧	٪١٢
٦- (٥١-٦٠ سنة)	٣٦٠	٪٨
٧- (٦١-٧٠ سنة)	٢٢١	٪٥
٨- (٧١-٨٠ سنة)	١٠٩	٪٢
٩- (٨١-٩٠ سنة)	٥٤	٪١

جدول رقم (٤)

توزيع الوفيات حسب السبب والجنس معبراً عنه بالنسبة المؤية

السبب	ذكور	آناث	المجموع الكلي
١- الاصابات الراضة	٪٧٤	٪٢٦	١٨١٨
٢- موت طبيعي	٪٦٥	٪٣٥	٦٩٦
٣- الطلق الناري	٪٧٤	٪٢٦	٥٢٦
٤- الحروق	٪٤٩	٪٥١	٢٧٦
٥- الغرق	٪٧٦	٪٢٤	٤١٥
٦- صعق	٪٨١	٪١٩	٣٨٣
٧- طعنية	٪٦٦	٪٣٤	١٥٨
٨- الاختناق	٪٥٨	٪٤٢	٧٢
٩- التسمم	٪٤٥	٪٥٥	٣٧

جدول رقم (٥)

توزيع الوفيات حسب الاسباب والسنوات معبراً عنه بالنسبة المئوية

السبب	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
١- الرضية	٪٤٧,٢	٪٤٨,٨	٪٤٥,٤	٪٣٨	٪٣١,٢
٢- طبيعي	٪١٦,٥	٪١٦,٦	٪١٣,٧	٪١٨,٦	٪١٦,٣
٣- طاق ناري	٪٥,٦	٪٦,٢	٪١٣,٨	٪١٨	٪٢٢
٤- غرق	٪١٠	٪٧,٨	٪٨,٦	٪١١,٥	٪٩
٥- الصعق الكهربائي	٪١٤	٪١٠,٥	٪٥,٥	٪٦,٥	٪٥,٩
٦- الحروق	٪٢,١	٪٢,١	٪٨,٣	٪٧,١	٪١١
٧- طعنية	٪٨,٢	٪٥,٣	٪١,٧	٪٠,٧	٪٣
٨- اختناق	٪١,١	٪١	٪١,٧	٪١,١	٪٢
٩- تسمم	٪١,٥	٪١,١	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٤

Abstract

A total of 4307 deaths from varies causes were studied during the period 1988-1992. This period represents two different stages, the stage before the embargo and after it. The aim of the study is to show the effect of embargo circumstances on the pattern of death incidence from various casuses by comparing it in the two periods. The studied cases included peoples from various age group, from both sexes, and different socioeconomic classes.

The results of the study show that there is a significant decrease in incidence of deaths from trauma, electric shock, stab injuries, and poisoning during the year after embargo. On the other hand, the incidence of death due to bullet injuries and burn showed a significant increase during the same period. However, deaths from natural causes and suffocation did not show noticeable variation during the two periods.

في تنفيذ مثل هذه الجرائم بدلاً من استخدام الاساليب الاخرى كالطعن.

٣- تناقص في نسبة الوفيات الناتجة عن الصعق الكهربائي والتسمم وزيادة في نسبتها بسبب الغرق والحروق بسبب ظروف الحصار على العراق.

المصادر

١- الموسوي. ضياء نوري الطب القضائي وآداب المهنة الطبية. مؤسسة دار الطباعة والكتب : جامعة الموصل عام ١٩٨٠.

٢- وصفي محمد علي. الطب العدلي علماً وتطبيقاً. مطبعة الانتصار بغداد ١٩٨٠.

٣- القيسي احمد عزت. الكتاب الاول في الطب العدلي : مطبعة الجمهورية بغداد - ١٩٧٠.

٤- الموسوي. ضياء نوري. حوادث الطرق المميتة ببغداد وضواحيها في عامي ١٩٤٦ و ١٩٧٦ : مجلة كلية الطب : المجلد (٢) العدد (١-٤) ١٩٧٩. (pitz, W.U, and Fisher, R. S., 1973)

٥- الغريري. طريف سرحان. دراسة الوقعات الطبية العدلية في بغداد ولندن. المجلة الطبية العراقية مجلد (٣٧) الجزء الثاني ص ٢٣-٣٠ . ١٩٨٠.

٦- Medicolegal investigation of death" Charles C. Thomas Springfield 1973.

٧- الكبيسي- كمال عبداللطيف. جروح الاسلحة النارية في مدينة بغداد - اطروحة ماجستير ١٩٨٩.